

بنك الإنماء الصناعي
INDUSRIAL DEVELOPMENT BANK



الرقم : ٩٠٩/١/٩/١/ع

التاريخ : ٢٠٠٨/٢/١٠

DISCLOSURE - IND - ١١/٢ ٢٠٠٨

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

الموضوع : إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي
وتحويل البنك إلى بنك إسلامي

تحية طيبة وبعد ،

أرفق لإطلاع معاليكم كتاب رئاسة الوزراء رقم (٢٣٩٢/٤/١١/٦٥) تاريخ
٢٠٠٨/٢/٧ المتضمن قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ
٢٠٠٨/١/١٥ الموافقة على إعداد قانون لإلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي وفقاً لما
هو وارد في كتاب رئاسة الوزراء سالف الذكر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مفوض عقيل
رئيس مجلس الإدارة

بورصة عمان
الدائرة الإدارية
الديوان
١١ شباط ٢٠٠٨
الرقم المتسلسل
١١٠٦
رقم الملف
١١٠٦

نسخة : مركز ايداع الأوراق المالية .
نسخة : بورصة عمان

١٠



الرقم ٦٥-١١-٤-٢٣٩٢
التاريخ ٢٩-٢-١٤٢٩
الموافق ٧-٢-٢٠٠٨

معالي وزير المالية

أشير إلى كتابكم رقم ٣١٦/٣/٢/٢١ تاريخ ٢٠٠٨/١/٧ خ

معالي وزير الصناعة والتجارة

أشير إلى كتابكم رقم م ش/١١/١/١١/٣٢٣٥٠ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٣ خ

معالي محافظ البنك المركزي الأردني

أشير إلى كتابكم رقم ١٢٣٠٥/٢/١٠ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ خ

عطوفة رئيس مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي

أشير إلى كتابكم رقم أ ع/١/٩/١/٦٧٧٤ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٩ خ

استعرض مجلس الوزراء كتبكم المشار اليها اعلاه حول طلب إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ وتحويله إلى شركة مساهمة عامة خلفا للبنك وترخيصها كبنك إسلامي من قبل البنك المركزي الأردني، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٥ بناء على توصية لجنة الخدمات الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ الموافقة على اعداد قانون لالغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ وبما يؤدي الى تحويله إلى شركة مساهمة عامة بحيث تكون الخلف القانوني والواقعي للبنك وتحل الشركة في جميع العقود والتعهدات والتأمينات التي كان البنك طرفا فيها، وكذلك بما يؤدي الى التزام الشركة بأداء كافة حقوق الخزينة والضرائب المستحقة وعلى ان تقوم الشركة بعد ذلك باجراء ما يلزم لترخيصها كبنك اسلامي عامل وفق أحكام قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ لممارسة الاعمال المصرفية الاسلامية في المملكة.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة/ إلى معالي رئيس ديوان التشريع والرأي،
لإجراء اللازم.
نسخة / إلى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة
نسخة / إلى عطوفة أمين سر مجلس الوزراء
قرار رقم (٤٧٣).